

الشعبين، التاريخية والديمقراطية، واحدة وان هناك تكاملاً اقتصادياً بينهما» (الدستور، ١٩٨٥/٨/٨).

وفي كلمته التي ألقاها بعد خطاب الملك حسين، قال امردولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني «انه يضع كامل ثقته في الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وان احداً من المشتركين في القمة لا يعتقد العكس» (الرأية، الدوحة، ١٩٨٥/٨/٨).

ومن ناحيته، حدد الملك الحسن الثاني عاهل المغرب هدفاً وحيداً للقمة وهو المصالحة العربية التي اكد اهميتها بالنظر الى قرب انعقاد لقاء القمة الاميركي - السوفياتي في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. ووجه الحسن الثاني حديثه الى الغائبين عن المؤتمر (سوريا وليبيا ولبنان والجزائر واليمن الديموقراطية) فتحدث بلهجة مفعمة بالانفعالات «مؤكداً أن قلبه وعقله يشعران بالأسى لأنه يرى مقاعد الغائبين خالية» (وكالة الانباء الفرنسية، ١٩٨٥/٨/٨).

وفي الحقيقة، فان الموضوع الاصعب الذي واجهه المؤتمر هو المتعلق بتطور القضية الفلسطينية خصوصاً الموقف من التحرك الاردني - الفلسطيني، حيث صادف بعض العراقيين الناجمة عن تباين في وجهات النظر بين الفريقين المعنيين وهما الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. فمن جهة، شدد الاردن بلسان الملك حسين «على اهمية دعم الملوك والرؤساء لهذا التحرك وتأييدهم له ووضع جهودهم وامكانياتهم وراءه، لأن اي تراجع فيه سيعفي بعض الدول من مسؤولياتها وسترتاح لذلك، وسيعيدنا الأمر إلى نقطة السكون والشلل حيث لم تنفع في الماضي تأكيدات الحق والعدل ولن تغير الشكوى من استمرار العدوان» (النهان، ١٩٨٥/٨/٩)؛ ومن جهة اخرى، بدا أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن ميالة إلى طرح اتفاق عمان من هذه الزاوية. وحجتها في ذلك أن «الاتفاق ثنائي ولا حاجة إلى طرحه على القمة في هذا الشكل. وتردد أن الموقف الفلسطيني تابع من الحرص على عدم زيادة الانقسامات واثارة المزيد من الحساسيات مع بعض الاطراف

العربية» (المصدر نفسه).

وفي حين اعتبرت الاوساط العربية أن الموقفين، الاردني والفلسطيني، يعكسان تبايناً في وجهات النظر وليس خلافاً، فانه خشي ان يؤثر هذا التباين على ماهية القرارات المتوقعة والتي سُكّلت لجنة خاصة لصياغتها شارك فيها ياسر عرفات وزيد الرفاعي. ومن أجل ذلك، تدخل الحسن الثاني وطلب عقد خلوة، في قاعة جانبية، ضمته وعرفات والرفاعي والشاذي القلبي، وذلك من أجل الخروج بصياغة قرارات معتدلة، خصوصاً فيما يتعلق بالتحرك الاردني - الفلسطيني المشترك (المصدر نفسه). كما اضطر القادة العرب المجتمعون إلى تأجيل الجلسة الختامية حتى تاريخ ١٩٨٥/٩/٩ لاعطاء مزيد من الوقت لاجراء مناقشات مستفيضة حول نص البيان الختامي.

وفي قراءة للبيان الختامي، لوحظ أن المؤتمر لم يصدق رسمياً على اتفاق عمان، ولكنه اشار في فقراته المتعلقة به إلى أنه «سجل بكل تقدير الشروح الضافية التي قدمها الملك حسين والاخ ياسر عرفات عن انسجام خطة التحرك الاردنية - الفلسطينية مع خطة فاس العربية للسلام». كما رحّب المؤتمر باتفاق عمان باعتباره «خطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي من اجل تسوية سلمية ومعادلة وشاملة تضمن انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٨/٩).

ردود الفعل على بيان القمة

تراوحت ردود الفعل العربية على بيان قمة الدار البيضاء بين الترحيب والارتياح وبين التنديد والامتناع. ولكن القاسم المشترك لهذه الردود انصب على اهمية تنقية الاجواء العربية لصالح قضية العرب المركزية، القضية الفلسطينية.

ففي المنامة، قال وزير الخارجية البحراني «إنه تم الاتصال مع سوريا من خلال المؤتمر، وان قمة الدار البيضاء كانت قمة مصالحة، حيث تركزت الجهود على تنقية الاجواء العربية